اعتمد عطلة عرفات وعيد الأضحى من 5 إلى 9 يونيو المقبل

مجلس الوزراء: وقف المكافآت الاستثنائية

فهد اليوسف مترئسا الاجتماع وإلى جانبه العوضي والمشعان والعمر

جانب من الاجتماع

المجلس يثمن الحملة الأمنية التي قادها اليوسف على "منازل تعدين العملات" لخفض الأحمال الكهربائية

منح شهرين للجهات الحكومية لإعادة النظر بأسعار خدماتها بما يتناسب مع تكاليفها وتقديم تقريرها للمجلس

اعتماد محضر اللجنة العليا المتضمن فقد وسحب الجنسية الكويتية من بعض الأشخاص وفقا لأحكام القانون

عقد مجلس الوزراء اجتماعه الأسبوعي صباح أمس الثلاثاء في قصر بيان برئاسة رئيس مجلس الوزراء بالإنابة ووزير الداخلية الشيخ فهد اليوسف.

وقال نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء شريدة المعوشرجي بعد الاجتماع أن المجلس أحيط في مستهل اجتماعه علما بالرسالة الموجهة إلي سمو أمير البلاد الشيخ مشعل الأحمد من الرئيس عبدالفتاح السيسي رئيس جمهورية مصر العربية الشقيقة المتضمنة خالص شكره وتقديره على حفاوة الاستقبال وكرم الضيافة خلال زيارته الرسمية التي قام بها إلى دولة الكويت خلال الفترة من 14 إلى 15 أبريل 2025 وما أسفرت عنه هذه الزيارة من نتائج مثمرة من شأنها تعزيز أطر التعاون وآليات التشاور بين دولة الكويت وجمهورية مصر العربية.

كما أحيط مجلس الوزراء علما بتفضل سمو أمير البلاد الشيخ مشعل الأحمد برعايته وحضوره حفل تكريم أوائل الخريجين المتفوقين من حملة الإجازة الجامعية والدراسات العليا للعامين الجامعيين 2021 / 2022 و 2022 / 2023 في جامعة الكويت وذلك صباح اليوم الأربعاء على مسرح قاعة الدانة بمدينة صباح السالم الجامعية.

من جانب آخر أشاد مجلس الوزراء بنتائج الحملة الأمنية الموسعة التي تمت يوم الجمعة الماضي بإشراف ومتابعة ميدانية من معالي رئيس مجلس الوزراء بالإنابة ووزير الداخلية الشيخ فهد يوسف سعود الصباح ومعالي وزير الكهرباء والماء والطاقة المتجددة د.صبيح عبدالعزيز المخيزيم ومعالي وزير الدولة لشؤون الاتصالات عمر سعود العمر ومعالي وزير الدولة لشؤون البلدية ووزير الدولة لشؤون الإسكان عبداللطيف حامد المشاري والتي استهدفت عددا من المنازل المخالفة التي تستخدم في أنشطة تعدين العملات المشفرة بشكل غير قانوني وتأتي هذه الحملة في إطار الجهود الحكومية لمواجهة الأنشطة المخالفة للقوانين واللوائح وحماية الشبكة الكهربائية من الاستخدامات غير المشروعة التي قد تهدد السلامة العامة وما أسفرت عنه الحملة من ضبط عدد من العقارات المخالفة ومصادرة معدات وأجهزة متطورة مخصصة لتعدين العملات المشفرة في مخالفة صريحة للقانون كما تمثل هذه الأنشطة استغلالا غير مشروع للطاقة الكهربائية مما يؤدي إلى زيادة الأحمال على الشبكة الكهربائية ويتسبب في انقطاعات الكهرباء وتؤثر على المناطق السكنية والتجارية والخدمية.

من جهة أخرى قرر مجلس الوزراء تعطيل العمل في جميع الوزارات والجهات الحكومية والهيئات والمؤسسات العامة بمناسبة عطلة الوقوف بعرفات وعيد الأضحى المبارك لعام 1446 هـ التي ستصادف أيام الخميس والجمعة والسبت والأحد 5 ، 6 ، 7 ، 8/6/2025 باعتبارها أيام عطلة رسمية ويوم الاثنين 9/6/2025 باعتباره يوم راحة على أن يستأنف الدوام الرسمي يوم الثلاثاء 10/6/2025 أما الأجهزة ذات طبيعة العمل الخاصة فتحدد عطلتها بمعرفة الجهات المختصة بشؤونها بمراعاة المصلحة العامة.

من جانب آخر استمع مجلس الوزراء إلى إفادة وزير المالية ووزير الدولة للشؤون الاقتصادية والاستثمار نورة سليمان الفصام بشأن الإجراءات التي اتخذتها المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية حول تعديل المعاشات ووقف المكافآت الاستثنائية وقرر مجلس الوزراء الموافقة على تعديل المعاشات ووقف المكافآت الاستثنائية المقررة استنادا إلى حكم المادة (80) من قانون التأمينات الاجتماعية ووفقا للقواعد والضوابط والشروط المنصوص عليها بالقرار رقم (294) المتخذ في اجتماع مجلس الوزراء رقم –10 2025 – (45) وتكليف وزير المالية ووزير الدولة للشؤون الاقتصادية والاستثمار والمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية والجهات المختصة تنفيذ هذا القرار اعتبارا من 1/5/2025.

من جهة أخرى استعرض مجلس الوزراء توصيات اللجنة الوزارية للشؤون الاقتصادية بشأن تكليف كافة الجهات الحكومية بالتنسيق مع وزارة المالية لإعادة النظر بأسعار الخدمات التابعة لها بما يتناسب مع تكاليفها على أن تقوم كل جهة على حدة بموافاة مجلس الوزراء بما ينتهي إليه الأمر وذلك خلال شهرين من تاريخه.

واستعرض مجلس الوزراء عددا من المواضيع المدرجة على جدول الأعمال وقرر الموافقة عليها كما قرر إحالة عدد منها إلى اللجان الوزارية المختصة لدراستها وإعداد تقارير بشأنها لاستكمال الإجراءات الخاصة لإنجازها.

واعتمد مجلس الوزراء محضر اللجنة العليا لتحقيق الجنسية الكويتية والمتضمن حالات فقد وسحب الجنسية الكويتية من بعض الأشخاص وذلك وفقا لأحكام المرسوم بالقانون رقم (15) لسنة 1959 بشأن الجنسية الكويتية وتعديلاته.

السميط: «المجلس» يوافق على مشروع مرسوم بقانون بشأن إلغاء المادة 182 من قانون الجزاء

قال وزير العدل المستشار ناصر السميط إن مجلس الوزراء وافق أمس" الثلاثاء على مشروع مرسوم بقانون بشأن إلغاء المادة "182" من قانون الجزاء التي تقضي بـ"إعفاء الخاطف من العقوبة في حال تزوج بمن خطفها".

وقال الوزير السميط في تصريح لـ "كونا" عقب الاجتماع الاسبوعي لمجلس الوزراء ان مشروع المرسوم بقانون يأتي انطلاقا من التزام دولة الكويت بتعزيز حماية الحقوق والحريات وترسيخ مبادئ الكرامة الإنسانية المستمدة من الشريعة الإسلامية والتقيد بالمواثيق الدولية وفي مقدمتها العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

وأوضح أن إلغاء المادة "182" من قانون الجزاء يجسد حرص دولة الكويت على تحقيق الردع تجاه مرتكبي جرائم الخطف وعدم الاعتداد بأية ذريعة كانت للإفلات من المساءلة الجنائية ويعزز ترسيخ مبادئ العدالة والإنصاف بما ينسجم مع التطورات التشريعية الحديثة ويكرس حماية المجني عليهن من أي ضغوط اجتماعية قد تمس حقوقهن الأصيلة.

وأضاف ان "إلغاء المادة "182" من قانون الجزاء جاء في إطار إصلاحات تشريعية شاملة تهدف إلى تعزيز حماية المجني عليهن وتكريس مبدأ عدم جواز تبرير الجرائم بانتهاك حقوق الإنسان الأساسية".

يذكر ان المادة "182" من قانون الجزاء نصت على التالي "إذا تزوج الخاطف بمن خطفها زواجا شرعيا بإذن من وليها وطلب الولي عدم عقاب الخاطف لم يحكم عليه بعقوبة ما".

الجلال والطبطبائي والسميط

العجيل والوسمي واليحيا

لإعداد مستندات طرح وإنشاء وإنجاز وصيانة الطرق الرئيسة وشبكات البنية التحتية

المشاري: طرح 3 مسابقات للخدمات الاستشارية لمدن الخيران ونواف الأحمد والصابرية

أعلن وزير الدولة للشؤون البلدية ووزير الدولة لشؤون الإسكان عبد اللطيف المشاري عن طرح 3 مسابقات للخدمات الاستشارية الخاصة بأعمال الدراسات التفصيلية والتخطيط والتصميم التفصيلي وإعداد مستندات الطرح لإنشاء وإنجاز وصيانة الطرق الرئيسة وشبكات البنية التحتية الرئيسة لمدينة الخيران ومدينة نواف الأحمد ومدينة الصابرية.

وقال المشاري في تصريح صحفي أمس الثلاثاء إن هذه المسابقات ستطرح على المكاتب الاستشارية في وقت واحد وذلك لتسريع عمليات تنفيذها بعد موافقة مجلس إدارة المؤسسة العامة للرعاية السكنية.

وأوضح أن مسار التنفيذ لهذه المدن السكنية الجديدة انطلق بموافقة مجلس الإدارة وذلك حرصا على تسريع وتيرة الأعمال والدورة المستندية لتنفيذ مشروعات الرعاية السكنية وتذليل المعوقات أمامها حرصا على توفير السكن المناسب للمواطنين ومعالجة القضية الإسكانية.

وأكد الحرص على أن يتم تنفيذ المدن الجديدة وفق أعلى معايير الجودة موضحا أن طرح المسابقات الخاصة بالتخطيط والتصميم والتنفيذ سيكون محددا على الشركات والمكاتب المتخصصة في هذا المجال لضمان تنفيذها بما يتوافق مع أفضل السبل والممارسات العالمية حيث ستكون المنافسة متاحة للشركات المحلية والعالمية.

وأشار المشاري إلى أن المدن ستوفر ما يقارب 170 ألف وحدة سكنية متنوعة تواكب أحدث الأنظمة المتطورة في البناء وأعمال البنية التحتية بما يضمن توفير متطلبات الأسرة الكويتية في السكن ويعزز وينوع الخيارات أمامها موضحا أن المدن تنقسم إلى جزأين أحدهما خاص بالمناطق السكنية المخصصة للمواطنين والآخر مخصص للخدمات والمناطق التجارية والاستثمارية والخدمية والحرفية وغيرها من أراض لخدمة تلك المدن.

وبين أن مدينة الخيران السكنية من المقرر أن تنفذ على مساحة 135 كيلو مترا مربعا لافتا إلى أن إجمالي عدد المنتجات السكنية المتوقع تنفيذها في هذه المدينة يصل إلى 60 ألف وحدة سكنية.

وحول مدينة نواف الأحمد ذكر المشاري أنها ستقام على مساحة 125 كيلو مترا مربعا وأن إجمالي عدد المنتجات السكنية المتوقع تنفيذها في الجزء المخصص لسكن المواطنين يصل إلى 55 ألف وحدة سكنية.

أما فيما يتعلق بمدينة الصابرية فقد لفت المشاري إلى أنها ستقام على مساحة 80 كيلو مترا مربعا وتحتوي على ما يقارب 55 ألف وحدة سكنية.

وأضاف أن المؤسسة العامة للرعاية السكنية حريصة على تسريع وتيرة تنفيذ المشروعات والعمل بالتنسيق مع الجهات الحكومية الأخرى لإنجازها وإزالة المعوقات أمام الأعمال.

عبداللطيف المشاري